

أعمال نهاية السنة :ملخصاً أعمال نهاية السنة عن كتاب: المحاسبة العامة وفق ن م م ، عبد الرحمن عطية

يقصد بها تلك الإجراءات العملية والمحاسبية التي تتم في نهاية الدورة المالية لتحديد وحصر أصول المؤسسة التزاماتها بشكل صحيح ودقيق وكذلك الإيرادات والمصاريف من أجل التوصل إلى النتيجة الحقيقية للمؤسسة من ربح أو خسارة ومركزها المالي و تسجيل القيود المناسبة. وذلك بجرد عناصر الأصول والخصوم وعملاً بمبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على ضرورة تسجيل الأعباء والخسائر المحتملة مما يجعلنا نسجل خسائر القيمة بالنسبة لعناصر الأصول التي تنخفض قيمتها القابلة للتحصيل عن قيمتها المحاسبية أي ضرورة تخفيض قيمتها المحاسبية بما يتطابق مع قيمتها القابلة للتحصيل وتسجيل اهتلاك التثبيبات الذي يشير إلى الانخفاض في قيمة التثبيبات نتيجة الاستعمال والتقدم و تسجيل الأعباء والخسائر المحتملة (مؤونات) بالنسبة للخصوم المتوقع دفعها ولكن مع عدم التأكد من قيمتها وتاريخ دفعها، إضافة إلى تسوية المصاريف والإيرادات بالاعتماد على مبدأ الاستحقاق الذي ينص على وجوب الأخذ بعين الاعتبار (تسجيل) إيرادات السنة سواء حصلت أم لم تحصل و مصاريف السنة سددت أم لم تسدد ومبدأ المقابلة الذي ينص على ضرورة تحميل الدورة بالمصاريف التي ساهمت في تحقيق إيرادات الدورة وهذا كله يسمح بإظهار أصول وخصوم المؤسسة ومصاريفها وإيراداتها بشكل دقيق وصادق .

إهلاك التثبيات:

الاهتلاكات: إن الاهتلاك هو انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو التآكل أو القدم ، فلاهتلاك يمثل التكلفة السنوية لحيازة واستخدام أصل ما ، ولا تطبق الاهتلاكات على التثبيبات التي استأجرتها المؤسسة من الغير (ونعني الاستئجار البسيط وليس الإيجار التمويلي) ولا على الاستثمارات التي لا تزال قيد الإنجاز . يعتبر الاهتلاك من أهم مصادر تمويل التثبيبات، فهو يسمح للمؤسسة بالحصول على تثبيبات جديدة تعوض التثبيبات التي تم اهتلاكها بصورة كلية ولم تعد صالحة للاستخدام من خلال تخفيض النتيجة وبالتالي تخفيض الضرائب المدفوعة أي توفير موارد تستخدم في تمويل شراء تثبيبات جديدة.

طرق الاهتلاك التي نص عليها (ن.م.م) وهي: الاهتلاك الخطي ، وطريقة الأقساط المتناقصة، وطريقة وحدات الإنتاج (أي حجم الإنتاج الفعلي) وطريقة الأقساط المتزايدة. إضافة إلى اهتلاك التثبيبات فقد سمح (ن.م.م) بتسجيل الخسارة عن انخفاض قيمة هذه التثبيبات، " إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمته الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة "

طريقة الاهتلاك الخطي الثابت: ويعرف أيضاً بأسلوب الأقساط المتساوية و بأسلوب الاهتلاك الثابت، وميزة هذا الأسلوب هو إن الأقساط السنوية هي متساوية.

مثال 1: حول حساب وتسجيل قسط الاهتلاك : في 2000/07/02 اشترت مؤسسة (س) معدات ب 60.000 دج بشيك، قدرت فترة استخدام المعدات (أي مدتها النفعية) ب 5 سنوات .

أحسب ثم سجل قسط الاهتلاك للسنوات من 2000 إلى 2005 ، وهذا تبعا لأسلوب القسط الثابت. سوف نفرض أن قيمة بقايا هذه المعدات معدومة R .
الحل: سوف نستخدم الرموز التالية:

V : تكلفة شراء أو إنجاز الأصل. a- قسط الاهتلاك السنوي. N- فترة الاستخدام بالسنوات . T : المعدل السنوي للاهتلاك.

لاحظ، $N \div V = a$. $60000 \div 5 = 12000$ دج سنويا . ويمكن حساب (a) كالتالي:

$T \times V = a$ حيث $T \div 100 = N$ أي $5 \div 100 = T = 0.05 = 5\%$ سنويا وتسمى معدل الاهتلاك السنوي . ومنه $0.05 \times 60000 = a$

12000 دج سنويا

بالنسبة لسنة 2000 وحيث أن استخدم المعدات لم يكن لسنة كاملة إذ تم شراؤها في 07/02 ، فإن قسط الاهتلاك يحسب لسنة (6) أشهر فقط وليس لسنة كاملة وعليه يكون (a) لسنة 2000 = $0.2 \times 60000 \times (6 \div 12 \text{ شهر}) = 6000$ دج .

6000	6000	2000/12/31	2815	681
		مخصصات اهتلاك لأصول اهتلاك المنشآت التقنية قسط الاهتلاك لسنة 2000		

تسجيل قسط الاهتلاك يسجل قيد الاهتلاك في نهاية السنة بجعل ح/ (681) - مخصصات اهتلاك) مدينا وح/ (2815-اهتلاك منشآت تقنية) دائنا . ويكون التسجيل :

جدول اهتلاك المعدات (ويعرف أيضا بمخطط الاهتلاك)، ويكون كالتالي :

السنة	قيمة أصلية للاستثمار (1) V	قسط اهتلاك سنوي (2) a	مجمع الاهتلاك (3) رصيد ح/ (28x)	القيمة المحاسبية الصافية في نهاية السنة (4) VNC
2000	60000	6000	6000	54000
2001	60000	12000	18000	42000
2002	60000	12000	30000	30000
2003	60000	12000	42000	18000
2004	60000	12000	54000	6000
2005	60000	6000	60000	-
	مجموع	60000	-	-

لاحظ أن الأقساط السنوية هي متساوية .
 • VNC القيمة المحاسبية الصافية (العمود 4) =
 العمود 1 - العمود 3 = مجموع الاهتلاكات المتراكمة
 • مجموع الاهتلاك = مجموع أقساط الاهتلاك
 للسنوات السابقة + قسط السنة الحالية .
 • في نهاية كل من السنوات 2001 إلى 2004 يكون قسط الاهتلاك 12000 وبالنسبة لسنة 2001 مثلا يسجل في اليومية القيد التالي:

1200	1200	2001/12/31	2815	681
		مخصصات اهتلاك أصول غ اهتلاك معدات وأدوات قسط الاهتلاك لسنة 2001		

ونحصل على حساب الاهتلاك بإضافة الرقم 8 في الرتبة الثانية من رقم التثبيت المعني القابل للاهتلاك ، مثال: ذلك ح/ اهتلاك مباني يكون رقمه 2813 أي نضيف الرقم 8 في الرتبة الثانية من حساب المباني (213) اما رقم اهتلاك معدات نقل فيكون 2818

حالة اعتبار القيمة المتبقية للتثبيات العينة R : إذا كانت للتثبيات العيني (الأصل) قيمة متبقية R فإن

أساس حساب القيمة الاهتلاك يساوي قيمة الأصل V أي سعر الشراء أو تكلفة الإنتاج ناقصا القيمة المتبقية لتثبيت R (ونعني بها سعر البيع الصافي المتوقع تحقيقه من بيع التثبيت في نهاية فترة الاستخدام قيمة الخردة المتبقية) . قسط الاهتلاك للسنة (a_n) = $N \div (R - V)$
 إثبات خسائر قيمة التثبيات :

عرف (م.م.ن) خسارة القيمة كالتالي " بأنها فائض القيمة المحاسبية لأصول عن قيمتها ممكنة التحصيل حيث يجب مراجعة الخسارة المدرجة (أي المسجلة) بالنسبة لكل أصل وهذا بهدف زيادة قيمة الخسارة أو تخفيضها تبعا لتطور القيمة القابلة للتحصيل للأصل المعني، إن عملية مراجعة وتعديل خسارة القيمة تكون في نهاية السنة.

ملاحظة إن تسجل الخسارة في قيمة أصل (تثبيت) قابل للاهتلاك تؤدي إلى تغيير (انخفاض) قسط الاهتلاك السنوي خلال السنوات الموالية لتسجيل خسارة القيمة هذه، أي يستلزم تعديل مخطط الاهتلاك الخاص بالأصل .

التسجيل المحاسبي لخسائر قيمة التثبيات: تسجل خسارة القيمة في نهاية السنة بجعل الحساب 681 مدينا والحساب

29x دائنا كما أن لكل تثبيت قابل للاهتلاك حساب اهتلاك خاص به أيضا لكل تثبيت حساب لخسارة القيمة مرتبط به بحيث يضاف الرقم 9 في الرتبة الثانية لحساب التثبيت المعني فنحصل على حساب خسارة القيمة المرتبط بالتثبيت المنخفضة قيمته مثل حساب خسارة القيمة للمباني 2913 الموافق ل ح/ 213 المباني.

29 فهما من حسابات الخصوم أي تزيد في الجانب الدائن وتنخفض في الجانب المدين، ولكن تظهر في 28x وخسارة القيمة ح/ x بالنسبة لكل من حسابي الاهتلاك ح/ جانب الأصول مخصومة من حسابات الأصول المرتبطة بها. أما بالنسبة لتأثيرهما على الذمة المالية للمؤسسة فهو يؤدي إلى تخفيض عناصر التثبيات وبالتالي تخفيض الأصول وبالتالي تخفيض نتيجة المؤسسة كما تؤدي إلى زيادة حجم المصاريف (68) المخصصات وبالتالي تخفيض النتيجة بالتوازي مع حسابات التسيير.

x	x	ن/12/31	781	2915
		خسارة القيمة عن المعدات استرجاع خسائر قيمة أصول غ		

أن ارتفعت القيمة القابلة للتحويل لتجهيزات ما فإننا نسترجع خسارة القيمة التي سبق تخصيصها لهذه التجهيزات.

استرجاع خسارة القيمة لا يمكن أن يتجاوز قيمة الخسارة السابق تسجيلها. ولا يجب أن يؤدي الاسترجاع إلى قيمة محاسبية صافية أكبر من القيمة المحاسبية الصافية المفروض الحصول عليها في حالة الاهلاك العادي قبل تطبيق تدني القيمة أي مقارنتها بالقيمة المحاسبية الصافية حسب مخطط الامتلاك الأولي.

التنازل عن التثبيات: إن عملية التنازل عن التثبيات العينية قد تكون بسعر أكبر من قيمتها المحاسبية الصافية، فنقول إن عملية

التنازل مع تحقيق ربح	
تاريخ التنازل	
التثبيات اهتلاك معدات التثبيت المعنى	5 X 2815
فائض قيمة خروج تثبيات تتنازل عن تثبيات	2 X 752

التنازل تمت بربح ونسجله في الحساب 752 (ح/ فائض قيمة خروج أصول مثبتة غير مالية)، أما إذا تمت عملية التنازل بسعر اقل من القيمة المحاسبية الصافية للأصل الذي تم بيعه، فنقول أن عملية التنازل تمت بخسارة والتي تسجل بالحساب 652 (ح/ نواقص قيمة خروج أصول مثبتة غير مالية). إن

عملية التنازل عن التثبيات العينية تسجل كما :

التنازل تم بخسارة	
تاريخ التنازل	
نقديات اهتلاك معدات صناعية خسارة خروج تثبيات منشآت تقنية- معدات تتنازل عن تثبيات	5 X 2815 652
	215

✓ لاحظ أن عملية التنازل سجل في قيد واحد

✓ في حالة التنازل على التثبيات على الحساب يتم استعمال حساب

(462-الحسابات الدائنة عن عمليات بيع التثبيات) بجعله مدينا عوض حساب الخزينة المعنى أي تقييد في حقوق المؤسسة نتيجة البيع على الحساب للتثبيات.

✓ بعض الأصول لا تهتك مثل المحل التجاري وفارق الاقتناء والتي يمكن أن تخصص لها خسارة انخفاض القيمة غير قابلة للاسترجاع. إن (ن.م.م) يوصي بإهلاك التثبيات المعنوية خلال فترة لا تتجاوز عشرون سنة.

✓ إن تسجيل قسط الاهلاك يكون في نهاية بجعل 681 مدينا والحساب 280 (ح/اهتلاك تثبيات معنوية) أو الحساب 290 (ح/خسائر القيمة عن تثبيات معنوية) دائنا.

ب- تسوية حسابات المخزون في نهاية السنة: ويجب إعطاء كل العناية لهذه العملية بهدف إجرائها بصورة دقيقة وسليمة، ذلك لأن كل تضخيم لقيمة مخزون آخر المدة سيجعل الأصول تظهر أكبر مما يجب أي نتيجة الدورة تظهر أكبر من قيمتها الفعلية. ويكون ذلك بتكوين خسائر عن قيمة المخزون إذا كان سعر البيع الصافي للمخزون أقل من تكلفته، وكذلك تسوية الفروق بين الجرد المادي والرصيد المحاسبي للمخزونات عند ضرورة.

تسوية فروق جرد المخزونات في نهاية السنة

ونميز بين حالتين:الحالة 1- حالة اعتبار الفارق بين الجردين فارقا عاديا

2- الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي للمخزون: تتم تسوية الفارق بتسجيل قيد معاكس للقيد المسجل في زيادة في المخزون الحقيقي:

		1+/12/31	
	مشتريات بضاعة مبيعة	600	
	مواد أزلية (مستهلكة)	601	
	تموينات أخرى (مستهلكة)	602	
	إنتاج بالمخزون	72	
	مخزون بضاعة	30	
	مواد ولوازم	31	
	تموينات أخرى	32	
	منتجات	35	
	تسوية الفارق بين الجرد		

1- الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي للمخزون"، هذه الحالية تتم تسويتها بالقيد التالي :

		1+/12/31	
	مخزون بضاعة	30	
	مواد ولوازم	31	
	تموينات أخرى	32	
	منتجات	35	
	مشتريات بضاعة مبيعة	600	
	مواد أزلية (مستهلكة)	601	
	تموينات أخرى (مستهلكة)	602	
	إنتاج بالمخزون	72	
	تسوية الفارق بين الجرد		

حالة 2- اعتبار الفارق بين الجردين فارقا غير عادى

يتم تسوية الفرق كما يلي:

← الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي: في هذه الحالة نجعل الحساب 657 ح/ أعباء استثنائية للتسيير الجاري ، مدينا بالفارق، وحساب المخزون المعني دائنا .
← الجرد المادي للمخزون أكبر من الجرد المحاسبي: في هذه الحالة نجعل المخزون المعني مدينا والحساب 757 ح/ نواتج استثنائية عن عمليات التسيير دائنا .

خسائر القيمة عن المخزونات (ح/ 39) :

عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بتكلفتها أو قيمة إنجازها الصافية (أي سعر البيع الصافي) أيهما أقل في نهاية السنة وإذا كان سعر البيع لبعض عناصر المخزون أقل من تكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها، فإن على المؤسسة أن تكون مؤونة تعرف بالخسارة عن قيمة المخزون، إن هدف هذه المؤونة (خسائر القيمة) هو تغطية أية خسارة قد تحقق إذا ما تم في السنة الموالية بيع المخزون المعني بسعر يقل عن تكلفته. ولتكوين خسارة قيمة المخزون نجعل 685 ح/ مخصصات اهتلاك ومؤونة خسائر القيمة للأصول الجارية ، مدينا و ح/ 39 خسائر قيمة المخزون أو احد فروعه دائنة . ويتم تقسيم الحساب 39X إلى حسابات فرعية كالتالي :

390- خسائر القيمة عن مخزون البضائع . 391- خسائر القيمة عن المواد الأولية واللوازم.

392- خسائر القيمة عن التموينات الأخرى . 395- خسائر القيمة عن مخزون المنتجات ... الخ

		12/31	
	مخصصات خسائر قيمة	685	
	خسائر عن قيمة	39X	
	تكوين مؤونة للمخزون		

استخدام الخسارة عن قيمة المخزون: بعد بيع البضاعة أو المنتجات التي كونت لأجلها خسارة قيمة، فإنه يتم ترصيد هذه

المؤونة (خسارة القيمة) وهذا يجعل 39 مدينا (وبهذا يرصد) وحساب المخزون المعني، دائنا .

وزيادة الخسارة تتم بنفس القيد الأول وإذا ارتفع سعر المخزون نسترجع ويكون ذلك يجعل الحساب 390 مدينا والحساب 785 ح/

استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات للأصول الجارية، دائنا.

خسائر القيمة عن حسابات الغدر (49x) :

في نهاية السنة تقوم المؤسسة بدراسة الوضعية المالية للمدينين، وتسجيل خسارة عن قيمة كل دين يحتمل أن لا يحصل بصورة كاملة. و تسجل خسارة القيمة لحسابات الزبائن في الجانب الدائن بالحساب 491

ح/ خسائر القيمة عن حسابات الزبائن) ، مقابل جعل حساب (685 ح/ مخصصات اهتلاكات ومؤونات وخسائر قيمة الأصول الجارية)، مدينا .

ملاحظة: لدى جرد الزبائن، من الأفضل فتح حساب فرعي لحساب الزبائن لتسجيل الديون المشكوك في تحصيلها. ولقد اقترح (ن.م.م) الحساب (416 ح/ عملاء مشكوك في تحصيل ديونهم)، وهكذا يبقى الحساب 411 ح/ عملاء، خاصا بالديون المؤكد تحصيلها، أما الديون المشكوك في تحصيلها فتكون في حساب خاص بها (الحساب 416) لأنها تتطلب المتابعة والمراقبة المستمرة من قبل المؤسسة. وأفضل الديون المشكوك في تحصيلها نجعل الحساب 416 مدينا والحساب 411 دائنا.

استخدام خسارة القيمة لديون الزبائن: إذا تم تحصيل الدين الذي خصصت له خسارة عن القيمة، فإنه يتم ترصيد هذه الأخيرة كليا أو جزئيا تبعا لنسبة تحصيل الدين .

- لإلغاء أو تخفيض خسارة القيمة (المؤونة) نجعل الحساب (491 ح/ خسارة القيمة لديون الزبائن) مدينا وحساب (785 ح/ استرجاع خسارة قيمة أصول جارية) دائنا.

- إن زيادة خسارة القيمة تسجل بقيد مماثل لقيدها أي نجعل الحساب 685 مدينا والحساب 491 دائنا بمبلغ زيادة خسارة القيمة، ويتم ذلك في نهاية السنة.

في حالة الديون المينوس منها يتم ترصيد حساب الزبون الموافق بجعله دائنا مقابل حساب ح(654- خسائر عن الحقوق غير قابلة للتحصيل) بجعله مدينا.

جرد وتسجيل الانخفاض في عناصر الأصول الأخرى:

تخضع عناصر الأصول الأخرى التي لم يتم ذكرها إلى اختبار انخفاض القيمة وإذا وجد مؤشر يشير إلى تدهور في قيمتها مثل: المساهمات والأصول الثابتة المالية ؛ و القيم المنقولة للتوظيف وباقي الحقوق القابلة للانخفاض فيتم معالجتها بنفس المنطق السابق مع تعديل في الحسابات الفرعية المناسبة:

حيث تسجل قيمة الانخفاض في هذه العناصر كما يلي:			
		12/31	
	X X	مخصصات اهتلا، مؤ، خسارة	685
	X X	مخصصات اهتلا، مؤ، خسارة	686
X			296
X			297
X			49
X			59
		إنشاء أو زيادة المخصص	
يتم تعديل قيمة انخفاض قيمة هذه العناصر حيث يتم زيادة قيمة المخصص بنفس القيد الإثبات الموضح سابقا أما في حالة الإلغاء أو			
		12/31	
	X		296
	X		297
	X		49
	X		59
X X		استرجاعات خسائر ق أصول	785
X X		استرجاعات خسائر ق تخفيض أو إلغاء المخصص	786

مؤونات المخاطر والأعباء:

في المادة 125 عرف (ن.م.م) مؤونات الأعباء بأنها خصوم يكون تاريخ استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد. إن مؤونة الأعباء تسجل بالحسابات في الحالات التالية :

- عندما يكون للكيان التزام راهن (قانوني أي بموجب نص قانوني أو عقد مع الغير، أو ضمني أي بموجب نظام جرت المؤسسة على تطبيقه) ناتج عن حادث وقع في الماضي،
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام ،
- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

نفس المادة أعلاه نصت على أن تكوين المؤونة في نهاية السنة وعلى أساس أفضل تقدير للنفقات (أي للأعباء) ، كما أن مراجعة وتعديل المؤونة يكون كذلك في نهاية السنة ، وأن استعمال المؤونة يكون فقط للنفقات المخصصة لها أصلا.

لقد صنف (ن.م.م) مؤونات الأعباء إلى :

- مؤونات للأعباء- خصوم غير جارية ومؤونات للأعباء خصوصا جارية .
- ← الحساب 15- مؤونات للأعباء- الخصوم غير الجارية :
- إن تصنيف هذه المؤونات ضمن الخصوم غير الجارية يعود إلى أن تحقق الأعباء الخاصة بها قد يكون بعد فترة تزيد عن السنة،
- المعالجة المحاسبية للمؤونات - خصوم غير جارية : ويكون كالتالي :

أ . تكوين المؤونة : في نهاية السنة نجعل الحساب (681 -مخصصات اهتلاك ومؤونة- أصول غير جارية) أو الحساب (686 -مخصصات اهتلاك ومؤونة - خصوم مالية) مدينا والحساب 15 دائنا .

ب . تعديل المؤونة : في نهاية السنة (المالية) تتم مراجعة المؤونة ومنه تعديلها كالتالي :

- زيادة قيمة المؤونة: عند الحاجة ويكون بقيد مماثل لقيد تكوينها

- تخفيض قيمة المؤونة أو الغائها : حيث نجعل الحساب 15 مدينا والحساب 781 (استرجعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات) أو الحساب 786 (استرجعات مالية عن خسائر القيمة والمؤونات) دائنا، بقيمة التخفيض في المؤونة أو بقيمتها الكلية في حالة الإلغاء.
- ج . استخدام المؤونة : في حالة تحقق الأعباء التي كونت من أجلها المؤونة، يتم ترصيد المؤونة مباشرة.

← الحساب 481 - المؤونات - الخصوم الجارية :

عند اقفال الحسابات فإن الخصوم التي يكون مبلغها غير مؤكد والتي من المحتمل ان يقع استحقاقها خلال اثني عشرة شهرا ، تكون موضوع تسجيل محاسبي ، فنجعل حساب (ح/481 - المؤونات - الخصوم الجارية)دائنا وحساب(685 ح/ مخصصات اهتلاك ومؤونة وخسائر عن القيمة- الأصول الجارية)مدينا بقيمة المؤونة .

إن المعالجة المحاسبية للمؤونة (من حيث زيادة أو تخفيض أو استخدام المؤونة) تكون كما رأينا لدى دراسة حساب 15.

I. تسوية الإيرادات والمصاريف: أي يقصد بها تحميل الدورة بإيراداتها سواء قبضت أو لم تقبض وبمصاريفها سواء دفعت أم لم تدفع-

1. الإيرادات المحصلة مسبقا والمصاريف المدفوعة مسبقا:
حيث يتم إلغاء جزء من الإيرادات الذي تم تحصيلها في الدورة ولكن تخص الدورة المالية ونفس الشيء بالنسبة للمصاريف التي يتم دفعها خلال الدورة ولكن تخص الدورة اللاحقة فيتم تخفيضها من اعباء الدورة وتحميلها في وقت لاحق للدورة المالية فالجزء المنخفض من الإيرادات يسجل في الجانب الدائن لـ ح487-إيرادات مسجلة مسبقا مقابل حساب الإيراد المعني والجزء المنخفض من

المصاريف يسجل في الجانب المدين لـ 486- مصاريف مسجلة مسبقا مقابل حساب المصروف المعني حيث يكون التسجيل: (تم التطرق لها سابقا في مثال نفقات التامين المدفوعة والايجارات المحصلة أثناء التطرق لحسابات الغير ح 487 و ح486)

2. إيرادات واجبة التحصيل و مصاريف واجبة الدفع:

قيد يحدث أن المؤسسة لها مصاريف تخص الدورة ولكن لم تدفعها مثل مصاريف مرتبطة بأجور عمالها تخص نشاطهم خلال الدورة أو خصم تجاري أو مالي مستحق المنح لزبائنها ولكنها لم تدفعه أو إيرادات لم تسجلها مثل خصومات التي ستكتسبها من مورديها نتيجة اتفاقيات تعاقدية والفوائد المنتظرة (518) تحصيلها والفوائد المستحقة الدفع.. الخ

محاسبة الزبون			
		12/31	
X	X	موردون مدينون	409
X		تخفيضات ستكتسب	609X

محاسبة المؤسسة			
		12/31	
X	X	تخفيضات ستمنح	709X
X		زبائن دائنون	419

مثال: في حالة أن للمؤسسة اتفاقية تعاقدية مع احد زبائنها يتم بموجبها منحه تخفيضا تجاريا بعد وصول حجم التعامل قيمة معينة وفي نهاية السنة بحساب حجم التعامل مع هذا الزبون وفي حالة بلوغ حجم التعامل المتفق عليه يصبح التخفيض حقا للزبون على المؤسسة واجب التحصيل وفي نفس الوقت مصروف للمؤسسة واجب الدفع فتقوم المؤسسة أثناء أعمال نهاية السنة بتخفيض إيراداتها (المبيعات) وتسجيله كالتزام مستحق للزبون ،والزبون يخفض مصاريفه(تكلفة المشتريات) ويعتبره حق واجب التحصيل من مورده(المؤسسة).وتبعا للاتفاقية وحجم التعامل .ويكون التسجيل كما يلي :

II. بعض التسويات الأخرى

1. تسوية حسابات الزبائن وتشمل:

• تسوية حسابات الزبائن التي لها رصيد دائن مع الحساب 419 ح/ الزبائن الدائنون: في الحالات العادية، تكون أرصدة حسابات الزبائن في نهاية السنة، مدينة. فإذا كان رصيد أحد هذه الحسابات دائنا، فهذا يعني ان هذا الحساب قد تحول من أصول إلى خصوم (أي من استخدام للأموال إلى مصدر لها)، وعليه يجب إظهار هذا الحساب ضمن الخصوم وهذا بعد تحويل رصيده في الحساب 419 ح/ عملاء دائنون . إن في نهاية السنة نجعل حسابات الزبائن ذات الرصيد الدائن ، مدينة، وهذا بجعل ح/419 دائنا، وفي بداية السنة الموالية نسجل قيدها معاكسا، وبهذا يرصد حساب 419 والذي نقول عنه أنه حساب تسوية يفتح في نهاية سنة ما ليرصد في بداية السنة الموالية.

2. جرد وتسوية حسابات الموردين:

تتمثل عملية جرد الموردين (موردو المخزون والخدمات والتثبيات..) في القيم بالعمليات التالية :

• مراجعة الوثائق التي تثبت التزامات (أي ديون) المؤسسة نحو الغير وكذلك تصحيح أي خطأ في مبالغها وإعادة تصنيفها إلى خصوم غير جارية وأخرى جارية وهذا تبعا لتاريخ استحقاقها (تسديدها).

• تسوية الأرصدة المدينة لحسابات الموردين: حيث أن حسابات الموردين هي حسابات خصوم فالمنطقي أن رصيد هذه الحسابات يجب ان يكون دائنا في نهاية السنة، لكن يحدث أن أرصدة بعض الموردين تكون مدينة في نهاية السنة، مثل هذه الحالات غير العادية تتطلب التسوية وذلك بجعل الحساب (ح/ الموردين - حسابات مدينة) أو احد فروعها مدينة وحسابات الموردين ذات الرصيد المدين، دائنة وبهذا ترصد

هذه الأخيرة ، ويظهر الحساب 409 ضمن الأصول ، إن الحساب 409 هو حساب تسوية مؤقت يتم ترصيده في بداية السنة الموالية بكتابة قيد معاكس للقيد المسجل في نهاية السنة.

3. تسوية المشتريات والمبيعات:

حيث تم التطرق إليها بالتفصيل أثناء التطرق إلى عمليات الخاصة بالبيع والشراء :

حالة الشراء: وذلك باستعمال حساب 37-مخزون لدى الغير في حالة وجود سلع تم شرائها ولكن لم تستلم واستعمال حساب 408-فواتير قيد الاستلام في حالة استلام بضائع ولم تستلم الفاتورة و استعمال حساب 487 إيرادات مسجلة مسبقا في حالة أن المؤسسة باعت مخزونات ولكن لم تسلمها لزبونها فتخفف من إيراداتها ممثلا في حساب المبيعات مقابل حساب 487. و حساب 418-فواتير قيد الاعداد في حالة قيام المؤسسة فقط بتسلم السلع وعدم تسليم الفاتورة.

إذا تسلمت المؤسسة المشتريات من المخزونات و في نهاية السنة لم تصل فاتورة المشتريات فإنه بتاريخ N /12/31 نسجل.

38X	من ح/مشتريات مخزنة	X
408	إلى ح/المورد-فواتير قيد الاستلام	X
عند استلام فاتورة المشتريات خلال السنة اللاحقة n+1 نسجل		
408	المورد-فواتير قيد الاستلام	X
401	المورد	X

إذا استلمت فاتورة المشتريات ولم تستلم البضاعة قبل N /12/31 فإنه بهذا التاريخ يجب إجراء القيد التالي:

37	من ح/ مخزون لدى الغير	X
38	إلى ح/ مشتريات مخزنة (مشتريات)	X
وعند وصول المخزونات أثناء السنة n+1 نسجل		
3X	المخزون المعني	X
37	مخزون لدى الغير	X

في نهاية السنة إذا لم تحرر المؤسسة الفاتورة لزبونها فإنه بتاريخ N /12/31 لا بد من إجراء القيد:

418	من ح/ زبائن-فواتير قيد التحرير	X
700	إلى ح/مبيعات بضائع	X
في السنة اللاحقة n+1 عند تسليمها للفاتورة المبيعت لزبونها تسجل		
411	الزبائن	X
418	زبائن-فواتير قيد التحرير	X

إذا سلمت فاتورة المبيعات ولم يتم تسليم البضاعة قبل N /12/31 فإنه بهذا التاريخ يسجل قيد التسوية التالي: (تخفيض إيرادات الدورة)

700	من ح/ مبيعات البضائع	X
487	إلى ح/ إيرادات مسجلة مسبقا	X
وعن التسليم الفعلي للبضائع المبيعة خلال السنة اللاحقة n+1 نسجل		
487		X
700		X

القوائم المالية: (الكشوف المالية): بعد استكمال إجراءات الدورة المحاسبية وبالضبط عند ميزان المراجعة قبل الجرد حيث يتم القيام بأعمال نهاية السنة التي من ضمنها الجرد ويتم تسجيل قيود التسوية المناسبة وبالتالي نكون قد تحصلنا على ميزان المراجعة بعد الجرد الذي يمثل بيانا بمبالغ و بأرصدة المؤسسة السنوية الذي يمكننا من انجاز القوائم المالية التي هي عبارة عن ملخصات كم هائل من البيانات المالية التاريخية المدونة أثناء السنة المالية وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات من طرف مستعملي القوائم على اختلاف أهدافهم. إن المادة 210-1 من (ن.م.م) تلزم المؤسسات (باستثناء المؤسسات الصغيرة) بإعداد الكشوف المالية التالية وذلك في نهاية السنة،

- الميزانية،
- حساب النتائج
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة
- الملحق

إن هدف الكشوف المالية ذات الاستخدام العام هو إعطاء معلومات حول:

← المركز المالي للمؤسسة	← الأداء المالي للمؤسسة (أي النتيجة المحققة)	← التدفقات النقدية ووضعية الخزينة للمؤسسة.
-------------------------	---	--

حساب النتائج - Compte De Résultat :

N	
70	المبيعات والمنتجات الملحقة
72	تغيرات المحزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1. إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية والاستهلاك الأخرى
	2. استهلاك السنة المالية
	3. القيمة المضافة للاستغلال (2-3)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
	4. إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات التشغيلية الأخرى
65	الأعباء التشغيلية الأخرى
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	5. النتيجة التشغيلية
76	المنتجات المالية
66	الأعباء المالية
	6. النتيجة المالية
	7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) يجب توضيحها
67	عناصر غير عادية (أعباء) يجب توضيحها
	9. النتيجة غير عادية
	10. صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعه موضع معادلة في النتيجة الصافية (1)
	11. صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)

يعتقد البعض بأن الغرض الأساسي من قائمة حساب النتائج معرفة صافي النتيجة، هذا هدف ثانوي لأننا نستطيع معرفة صافي النتيجة دون اللجوء لقائمة حساب النتائج (عن طريق حسابات الميزانية أي الأصول- الخصوم) ولكن السبب الحقيقي بعمل قائمة حساب النتائج ينحصر بنقطين رئيسيين:

- الأولى معرفة قدرة الشركة على تحقيق الأرباح أي بمقارنة النتيجة الحالية مع نتيجة السنوات السابقة و النتيجة المتوقعة للسنة القادمة فلهذا عند إعداد القوائم المالية يتم وضع قائمة حساب النتائج للسنة الحالية بين قائمة حساب النتائج السنة السابقة وقائمة حساب النتائج المتوقعة للسنة اللاحقة كي نمكن أصحاب القرار من مقارنة النتائج ومعرفة أداء الشركة في تحقيق النتائج وهل هو متزايد أم متناقص ومعرفة الأسباب واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الخلل إن وجد أو التوسع إن كانت الأمور على ما يرام، فالنتيجة من نظرة اجتماعية تتم بمقابلة الإيرادات بالـ (مجهودات) أي المصاريف.

- أما السبب الثاني الرئيسي نقوم بإعداد قائمة حساب النتائج للالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل لكي يستطيع أصحاب القرار معرفة البنود بالتفصيل وتحديد النتيجة الناتجة عن نشاط الشركة من تلك النتيجة المتحققة من الأنشطة الأخرى ولهذا تقوم الإدارة بإعداد قائمة حساب النتائج ذات المراحل فأحيانا قد تكون الشركة تحقق ربحا ولكن نشاطها الرئيسي تحقق من خلاله خسارة ومثال قد تكون الشركة حققت أرباح كبيرة نتيجة بيع احد أصولها الثابتة ويكون نشاطها الرئيسي تحقق فيه خسارة ولكن ربح الأصل أكبر من الخسارة من النشاط الرئيسي فيظهر صافي النتيجة ربحا ولكن إذا اعدنا قائمة الدخل ذات المراحل فسيكتشف متخذ القرار بان النشاط الاستغلالي(الرئيسي للشركة) خاسرولا تقتصر قراءة قائمة حساب النتائج على خصم إجمالي المصروفات من الإيرادات ، فالشركة بشكل عام لديها أكثر من مصدر للإيرادات وأنواع عديدة ومختلفة من المصروفات ، وتوضح الشركة من خلال قائمة حساب النتائج بالتفصيل المصادر المختلفة لإيراداتها ومصروفاتها والتي تعكس صورة واضحة حول أداء الشركة.